

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح

وليست في رواية كثير من المغاربة ونصه وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن إنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا ويروى من وجه غير ذاك فهو عندنا حديث حسن .

فلا ينقل عن الترمذي الحديث الحسن بذلك مطلقا في الاصطلاح العام .

وأراد بقوله قال بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعيف أبا الفرج ابن الجوزي قاله في كتابه الموضوعات والعلل المتناهية .

قال ابن دقيق العيد في الاقتراح وهذا ضابط لا يتميز به القدر المحتمل من غيره وإذا اضطرب لم يحصل به التعريف المميز للحقيقة .

تنبيه أنكر بعضهم قول المصنف امعنت النظر في ذلك وكذلك قول الفقهاء في التيمم أمعن في الطلب بأن أمعن ليست عربية .

ورد بما حكاه الأزهري في تهذيب اللغة عن الليث بن المظفر أمعن الفرس وغيره إذا تباعد في عدوه وكذا قال الجوهري في الصحاح وأمعن الماء إذا اجراه وأمعن إذا أكثر وهو من الأضداد قال أبو عمرو والمعن الكثير والمعن القليل والمعن الطويل والمعن القصير والمعن الإقرار بالحق والمعن الجحود والكفر بالنعم .

وأورد بعض المتأخرين على القسم الأول المنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروي مثله أو نحوه من وجه آخر ويرد على الثاني المرسل الذي اشتهر رواته بما ذكر قال فالأحسن ان يقال الحسن ما في إسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان وخلا من العلة والشذوذ نعم يرد على الترمذي حيث اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه